

تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة 1999-2009

عبد القادر زيتوني*
جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية - الجزائر
سهام دربالي**
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : إبرازا للحقيقة أداء الأوعية المصرفية الجزائرية تأتي هذه الدراسة لتقييم نشاط تعبئة المدخرات العائلية بشكل خاص لعقد من الزمن اعتمادا على عدد من المؤشرات التحليلية، فنتبين بعد دراسة هذه الأخيرة أن الأوعية المصرفية على ضخامة هيكلها لم تتمكن من تجميع سوى 14% في المتوسط من إجمالي مدخرات القطاع، وبقاعدة عملاء لم تتجاوز 14% في المتوسط من إجمالي القوى العاملة وحجم ادخار سنوي لم يتعد 1360 دينار لكل عامل.

الكلمات المفتاح : الكفاءة، الأوعية المصرفية، الادخار العائلي، نشاط التعبئة.

تمهيد : لا شك في أن مصطلح الكفاءة كان وما يزال لحد الساعة عند أغلب المؤسسات الجزائرية الاقتصادية منها والخدمانية مفهوما لا يعتد ولا يؤخذ به، لأنه وببساطة إذا ألقينا نظرة سطحية فإننا سنقع على حقيقة أن لكل صناعة ولكل خدمة ولكل نشاط تقريبا مؤسسة واحدة ترعى شؤونه وتسيطر على مساره، وما دامت المنافسة غائبة فإن مؤشر الكفاءة لن تحتكم ولن تخضع له مؤسساتنا الجزائرية كمرشد ومقيّم للأوضاع.

هذا وإن حال مؤسسات القطاع المصرفي على أهميته وحيويته لم يختلف عن حال الباقي من نشاطاته وحتى الآن، فالدارس لأرض الواقع سيلحظ بلا ريب سيطرة وهيمنة شبه كلية لعدد محدود من المؤسسات على خدمات القطاع ككل، الأمر الذي يفرض بنا إلى التأكيد على غياب كل شكل من أشكال المنافسة، مما قد يشير بالتوازي إلى غياب الكفاءة في الأداء.

وأخص بالذكر في ذلك أداء نشاط تعبئة المدخرات العائلية، هذا الجانب الذي ظلّ على مدار سنين عديدة تحت المستوى المطلوب وذلك على الرغم من الاهتمام التنظيري البالغ الذي حضي به جانب الادخار.

إنّ انخفاض المستوى الفعلي لمدخرات القطاع العائلي لدى مؤسسات التعبئة قد انشق بالتحليل إلى طريقين، فإمّا أن يكون ذلك راجع إلى فائض السيولة التي ترتع فيها بنوكنا وتعاني منها، وإما هو الخلل والضعف في عملية التجميع ووقفا على حقيقة الأمر فقد عنيت دراستنا بتحليل نشاط تعبئة مدخرات القطاع متسائلة عن مدى كفاءة الأوعية المصرفية في القيام بذلك ؟

احتكاما للواقع وإبرازا للحقيقة وصفا وعدّا أتت دراستنا هذه للوقوف على الوضع الحقيقي لعدد من المؤشرات المصرفية الكمية المرتبطة بنشاط تعبئة المدخرات غاية لتقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تجميع مدخرات القطاع العائلي وكشفا عن حجم الطاقات الادخارية الضائعة تحت غطاء الاكتناز. اعتمدنا في دراستنا على تحليل سلسلة بيانات زمنية امتدت من عام 1999 حتى عام 2009، معتمدة في ذلك على أداة القياس غاية للوصول إلى نتائج واقعية غير وصفية مدعّمة بشواهد إحصائية ورقمية.

وسعيا إلى أن تكون دراستنا متسمة بالموضوعية والمنهجية فقد ارتأينا تنظيم مضمونها في ثلاث نقاط.

1. قنوات وأدوات تعبئة المدخرات العائلية؛
2. تطور نشاط التعبئة لدى المؤسسات المصرفية؛
3. تحليل مستوى كفاءة نشاط التعبئة لدى الأوعية المصرفية؛

* abdelkaderzitouni9@gmail.com

** project1644@yahoo.fr

1- قنوات وأدوات تعبئة المدخرات العائلية

تتميز المدخرات¹ العائلية بتنوع مجالاتها وضخامة حجمها، ما يعني أن استقطابها وتعبئتها² سيحتاج إلى قنوات وأوعية متخصصة لها من الوسائل والأدوات ما يمكنها من معرفة احتياجات ورغبات ودوافع العائلات وقدراتهم المالية وتطلعاتهم المستقبلية.

1.1. قنوات تعبئة المدخرات العائلية : منها المصرفية وغير المصرفية.

- **البنوك التجارية** : اتسمت عمليات الاستثمار والاستغلال في عصرنا الحديث باستخدام المصارف كوسائط مالية، إذ تفترض النظرية المالية أن البنوك قادرة على تعبئة مدخرات مختلف العناصر الاقتصادية، وتكوين محفظات كافية تسمح لها بتوجيه هذه المدخرات نحو تمويل المشروعات الناشئة وتلك التي ترمي إلى إحداث توسع في نشاطها³.

إن عملية تجميع المدخرات العائلية بالنسبة للاقتصاد والاستثمار لها من الأهمية ما تجعلها واحدة من أهم مجالات المساهمة الاجتماعية الخارجية للبنوك التجارية⁴، إذ تستطيع من خلال ما تقدمه من خدمات تشجيع الأفراد على الادخار خصوصا في القطاعات المتوسطة الدخل والفقيرة التي قد يكون من الصعب إقناعها باقتطاع جزء من الدخل وإيداعه لديها. هذا، ويساهم انتشار البنوك التجارية وفروعها في المناطق الجغرافية ذات النشاط الاقتصادي في تحويل المدخرات العينية إلى مدخرات نقدية فتقل بذلك ظاهرة الاكتناز⁵ وتزداد القدرة الإنتاجية للأفراد والمشروعات في المجتمع.

- **بنوك الاستثمار**⁶ : وهي بنوك تباشر عمليات تتصل بتجميع المدخرات (أموال المساهمين فيها وحملة سنداتها)⁷ وتنميتها واستثمارها من خلال مساهمتها في إنشاء شركات استثمارية وشركات ذات نشاطات اقتصادية مختلفة بما يخدم خطط التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد المحلي.

- **البنوك الإسلامية** : تعتبر البنوك الإسلامية من أهم التطورات المصرفية التي ظهرت حديثا، وهي منشآت مالية إسلامية اجتماعية تلتزم في جميع معاملاتها بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وتقوم بجميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية التقليدية دون استخدام سعر الفائدة أخذا أو عطاء، وتحصل على أموالها من الودائع من الأفراد الطبيعيين وغير الطبيعيين. وتقوم بتوظيف هذه الأموال في أنشطة عديدة منها التجارية والصناعية والعقارية والخدمية معتمدة في ذلك على أدوات التمويل ذات الصبغة الإسلامية كالمرابحة والمشاركة والمضاربة⁸.

هذا ولقد جاء التفصيل في أنواع البنوك غاية ما لتمييزها بناء على طبيعة نشاطها، فمنها التجاري البحث ومنها الاستثماري البحث ومنها الجامع بين الصنفين.

- **مؤسسات التأمين** : وهي مؤسسات مالية غير مصرفية تقوم بصفة رئيسية بجمع المدخرات. والتأمين بطبيعته الغرض منه قيام المؤمن بتحمل أخطار معينة نيابة عن الشخص أو الجهة التي يحتمل تعرضها لمثل هذه الأخطار وتقاضي أجر محدد نظير ذلك غالبا ما يكون أقل بكثير من تكلفة تحمل الخطر المتوقع حدوثه عند صاحب الخطر الأصلي⁹. وينقسم التأمين إلى قسمين، تأمين تعاوني وتأمين تجاري. فالتأمين التعاوني¹⁰ يقوم به مجموعة من الناس يتعرضون لنوع معين من المخاطر، فيلتزمون فيما بينهم بحصص نقدية توضع في صندوق الطوارئ ويقدم التعويض لأي مشارك منهم عندما يقع عليه الخطر. أما التأمين التجاري، فيكون بعقد بين المؤمن والجهة المؤمنة وهي غالبا شركة التأمين¹¹، على أن يدفع المؤمن قسطا شهريا وهو قسط التأمين.

ويتميز التأمين عن مختلف أوعية الادخار الأخرى بأنه يعتبر وعاء منظم يدفع في شكل أقساط مما يعطيها صفة الثبات والاستقرار¹² كما أن التأمين يعطي خسائر الأخطار غير المنتظرة، فرب الأسرة الذي يقوم بالتأمين يحصل على مدخراته إذا انتهى أجل وثيقة التأمين - بوليصة - أو في حالة الوفاة فيترك لورثته الشرعيين ما يساعدهم على مواجهة الظروف التي تترتب على وفاته.

- **صناديق الاستثمار** : وهي عبارة عن أوعية مالية¹³ - تأخذ عادة شكل شركة مستقلة عن البنك الذي أنشأه - يتم من خلالها تجميع مدخرات المشاركين فيه من أفراد وشركات، لتقوم باستثمارها في الأوراق المالية أو بعض الأصول العينية، خاصة الأفراد الذين لا يملكون القدرة على استثمارها بأنفسهم.

- **السوق المالية** : تؤثر سوق الأوراق المالية على الميل للادخار من خلال ما توفره من مجموعة كبيرة من الأصول ذات جاذبية أكبر من ناحية السيولة والعائد والمخاطرة لوحدات الفائض – أصحاب المدخرات – غاية لتوليد أصول مالية أكبر والمحافظة على تفضيلاتها¹⁴.

- **صندوق توفير البريد** : يعتبر صندوق توفير البريد من أقدم الأوعية الادخارية التي تعمل على تجميع المدخرات الفردية وكذا تشجيع محدودي الدخل على الادخار بما يؤدي إلى تنمية مدخرات القطاع العائلي، وبما يكفل زيادة قدرة الدولة على استثمار هذه المدخرات في المشروعات العامة. ويتميز هذا الوعاء بقدرته على استقطاب المدخرات الاختيارية الصغيرة التي لا تجد لها سبيلا مباشرا للاستثمار فتتجه بسهولة نحو الإنفاق الاستهلاكي¹⁵.

1-2. أدوات تعبئة المدخرات العائلية : منها المصرفية، سنذكر بعض الأدوات التي تستخدمها كلاً من البنوك التجارية التقليدية والبنوك الإسلامية. وغير المصرفية.

- **الودائع الثابتة**: تشتمل على نوعين، ودائع لأجل وودائع بإخطار سابق.

الودائع لأجل : وهي اتفاق بين البنك والعميل يتم بموجبه إيداع مبلغ من النقود لدى البنك لفترة معينة تتراوح بين 7 أيام وعدة سنوات ويدفع البنك فائدة تختلف وفقا لأجل استحقاق الوديعة. وعادة لا يمكن سحب الوديعة إلا في نهاية المدة المتفق عليها، إلا أن المودع قد يطلب سحب وديعته قبل الاستحقاق.

الودائع بإخطار سابق : وهي ودائع يمكن السحب منها بإخطار سابق من العميل تحدّد مدته عند فتح الحساب، حيث تحول هذه الوديعة إلى الحساب الجاري بمجرد إنهاء فترة الإخطار.

- **ودائع التوفير** : يمثل هذا الوعاء إحدى وسائل تجميع المدخرات التي تحظى بانتشار عالمي واسع النطاق، وتتميز هذه الحسابات ببعض الصفات منها صغر مبالغها وكثرة حساباتها وتزايد نموها بنمو الوعي المصرفي والزيادة في الدخل، وتتفق ودائع التوفير مع الودائع لأجل في أن كل منها يعد ادخار يمنح عليه فوائد إلا أن الأولى يمكن استردادها في أي وقت عكس الثانية التي تكون بأجل محدد.

- **شهادات الاستثمار العام** : يمكن للبنك الإسلامي أن يصدر شهادات توزع حصيلتها على جميع الاستثمارات التي يقوم بها البنك¹⁶، مما يعطي الفرصة لحاملها في الحصول على معدل أرباح يساوي متوسط ما يحصل عليه البنك من جميع أعماله، وهذا الشكل من التوظيف أقرب إلى الاحتفاظ بأسهم في المصرف نفسه. بالإضافة إلى الاستفادة من خبرة المصرف، فإن شهادات الاستثمار العام تحقق درجة أكبر من التنوع في الاستثمار ما يخفف عامل المخاطرة لدى المدخرين. كما يلاحظ أن الصيغة الاستثمارية لتلك الشهادات تسمح بإصدارها بقيم وفترات مختلفة وذلك يجعل بالإمكان تسويقها الشهادات ذات الفئات القليلة بين صغار المدخرين، كما يمكن ذلك المدخر من أن ينوع استثماراته بين شهادات مختلف المصارف. أما اختلاف فترات الشهادات فيعطي مجالاً إضافياً لتنوع التوظيف للمدخرات عبر البعد الزمني، كما يمكن المدخر من التوفيق بين احتياجاته من السيولة وحسن توظيفه لمدخراته. ولاشك أن طبيعة هذه الشهادات تجعل قابليتها للتسويق عالية جداً مما يجعلها أداة جيدة لتوظيف المدخرات.

- **أدوات التعبئة لدى شركات التأمين** : تتمثل في وثائق التأمين على الأشخاص الفردية والجماعية.

- **أدوات التعبئة لدى صناديق توفير البريد** : وتعتبر ودائع التوفير¹⁷ الأداة الوحيدة بصندوق توفير البريد يتم من خلالها تجميع المدخرات التي يتم استثمارها حسب ظروف السوق والمجالات الاستثمارية المتاحة.

- **أدوات التعبئة والتوظيف في السوق المالية**: تعتبر الأوراق المالية (الأسهم، السندات، المشتقات المالية) بمثابة أدوات لتعبئة مدخرات الأفراد وتحسين دخولهم، وذلك نظراً لإمكانية إصدارها بقيم تتناسب مع مختلف المدخرين، الأمر الذي يمكن من تعبئة موارد مالية كبيرة بقدر اتساع قاعدة المشتركين وليس بقدر مقدرتهم المالية¹⁸.

2- تطور نشاط التعبئة لدى المؤسسات المصرفية

تتعدّد الأوعية التي تساهم في تعبئة المدخرات العائلية بالجزائر، فمنها المصرفية ومنها التأمينية ومنها أيضاً ما يتم من خلال صندوق توفير البريد، ويعتمد كل وعاء من هؤلاء على منتجات تسهل عملية التجميع وتتيح مزايا لمستعملها.

ويعدّ النظام المصرفي في الجزائر الوعاء الأكثر شيوعاً داخل الاقتصاد الوطني، كونه مؤسسة مالية تعمل على أساس الوساطة ومسؤوليته تكمن في تعبئة الموارد المالية الطليقة في الاقتصاد وإعادة توزيعها وفقاً للسياسة الائتمانية والأعراف المصرفية وفقاً للحاجات الاقتصادية¹⁹.

ويعتمد في نشاط التعبئة على ما يسمى بالوديعة المصرفية، حيث تعتبر هذه الأخيرة الشكل الادخاري الوحيد في معاملاته وهو ما يؤكد حقيقة توجه السياسة المصرفية إلى اعتبار الودائع المصرفية كأفضل سياسة ادخارية. وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أنه لا يمكن النظر إلى الودائع بأنواعها المختلفة على أنها تمثل ادخارا وفقاً للمفهوم الاقتصادي المتعارف عليه لذلك المصطلح، فالحسابات الجارية لا تمثل في الواقع أموالاً يتم حبسها عن الإنفاق عن الاستهلاك خلال الفترة الزمنية الحالية، وإنما هي أموال سائلة يتم التعامل عليها بشيكات لتسوية المعاملات، أي أن الوعاء الادخاري الذي يساهم في تعبئة مدخرات القطاع العائلي هو الودائع لأجل.

هذا، وتساهم جميع مؤسسات النظام المصرفي بما فيها البنوك التجارية الحكومية والبنوك الخاصة في جذب المدخرات الأسرية، إلا أنه وبحكم هيمنة البنوك العمومية* على السوق المصرفية فإن الجزء الأكبر من مدخرات الأفراد يتركز لدى هذه البنوك، هذا مع مساهمة ضئيلة جداً من طرف البنوك الخاصة. وبغية إعطاء تحليل مفصّل لتطور مدخرات القطاع العائلي على مستوى النظام المصرفي فإننا سنحاول دراسة وتحليل تطور حجم هذه المدخرات على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط باعتباره أهم مؤسسة لتعبئة مدخرات قطاع الأسر ثم على مستوى باقي البنوك الأخرى، العمومية والخاصة على السواء.

1.2. تطور حجم المدخرات العائلية على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: يعتبر الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط جهازاً وطنياً متميزاً في مجال تعبئة المدخرات العائلية، فهو من أكبر المؤسسات المصرفية المتخصصة في ذلك على مستوى السوق المصرفية الجزائرية، إذ أنه يساهم في تعبئة أكثر من 20% من مجموع المدخرات التي تتجمّع لدى النظام المصرفي، بقاعدة عملاء تجاوزت 6.6 مليون أي ما يعادل سدس السكان.

يعتمد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في نشاط التجميع على عدة منتجات من أهمها، دفتر ادخار السكن الذي يسمح للمدخر بالحصول على المبلغ وفوائده أو إمكانية الحصول على سكن اجتماعي ضمن مخطط الادخار، هذا إلى جانب دفتر الادخار الشعبي الذي يعتبر بمثابة ادخار حر في الإيداع وفي السحب وغير محدود المبلغ.

وتبرز بيانات الصندوق أن حصّة في سوق الودائع قد كانت متذبذبة وبنسب متقاربة في حدود 20% و 42%، حيث حقّق البنك أعلى نسبة له في سوق الودائع عام 1991 بمعدل 42,6% ما يؤكّد هيمنة هذا الأخير على السوق وكذا أهمية الدور الذي كان يؤديه في عملية التعبئة، ثم انخفضت هذه النسبة تدريجياً على مدى 5 سنوات لترتفع مرة أخرى إلى 40.3%، لكن وانطلاقاً من سنة 1996 بدأت حصته السوقية في التراجع وبشكل مستمر، وذلك بسبب التغيرات التي لحقت به، إذ تحولّ من صندوق إلى بنك، فنقلصت بذلك مهامه الأساسية التي أوكلت له فيما سبق، وفي نفس الوقت لقي نوعاً من المنافسة من باقي البنوك، لكن ورغم ذلك لازال هذا البنك يسيطر على حصة مهمة من ودائع العائلات بنسبة لا تقل على 20%.

ولقد عرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خلال العقدين الماضيين تطوراً مهماً سواء من حيث عدد المدخرين ومن حيث حجم المدخرات التي تمكن من تجميعها، إذ وصل حجم المدخرات المتراكمة لديه إلى أكثر من 673 مليار دينار عام 2009، ما يبرز أهمية الدور الذي يقوم به حيال نشاط التعبئة وكذا شكل الأوعية الادخارية التي تفضلها العائلات الجزائرية.

أمّا بخصوص التطور السنوي لحجم المدخرات لدى الصندوق، فإن حجم المدخرات شهد نمواً متذبذباً طول الفترة 1970-1989. وأكثر تفصيلاً، فقد سجل أعلى معدل نمو في حجم المدخرات خلال الأعوام 1982، 1971 و 2009 بـ 135% و 112% و 125% على التوالي ويعود السبب في ذلك إلى أنه في عام 1971 كلف الصندوق بتمويل برامج السكنات اعتماداً على أموال الادخار، الأمر الذي أدى إلى حدوث ارتفاع كبير في حجم المدخرات العائلية لديه. هذا، وقد قامت الدولة في عام 1982 بعملية سحب الأوراق المالية ذات القيمة 500 د.ج وهو ما استنقذ منه الصندوق الوطني إذ استطاع تجميع أكثر من 2,2 مليار دينار نتجت أساساً من الأشخاص الذين يمتنون النشاطات التجارية الحرة. أما بخصوص عام 2009 فإن ذلك يبرر على أساس الارتفاع الملحوظ في مستوى دخل الأفراد. وبشكل عام يمكن القول أنه خلال الفترة 1970-1989 شهد الادخار العائلي نمواً بمعدلات مرتفعة قدرت بـ 37% في المتوسط باستثناء سنة 1972 و 1981 وكذا 1983 حيث كانت معدلات النمو سالبة ما يعني حدوث تراجع في حجم المدخرات لدى الصندوق.

وبخلاف ذلك فقد شهدت الفترة الممتدة من 1990 إلى 2008 انخفاضا كبيرا في معدلات النمو، بل وكانت سالبة تقريبا على طول الفترة خصوصا خلال 1997-2008، ويعود السبب في ذلك إلى منافسة البنوك وكذا انخفاض معدلات الفائدة.

2.2. تطوّر حجم المدخرات العائلية لدى باقي البنوك : إن دور البنوك الأخرى، العمومية والخاصة، هو الآخر لا يمكن وصفه بالأهمية التي قد يراها البعض ظاهريا، بل إن نشاطها التجميعي قد كان أسوأ في بعض الفترات إذا ما قورن بحجم المدخرات المتاحة في الاقتصاد، إذ تشير التحاليل أن حجم المدخرات لديها عرف تذبذبا كبيرا جدا طوال الفترة 1987-2009. وتحليل معدلات النمو يتضح لنا جليا أنه لم تك للبنوك سياسة واضحة مرسومة المعالم اتجاه نشاط التعبئة، ذلك أن معدل نموها تارة يكون مرتفعا جدا وتارة يكون سالبا ما يشير وبشكل واضح إلى أن ادخار الفرد الجزائري هو ادخار طوعي وليس ادخار محقّر من طرف تلك البنوك.

وتفسر معدلات النمو الايجابية إما بارتفاع معدلات الفائدة أو حدوث تحسن في مستوى دخل الفرد، وعلى خلاف ذلك فإن معدلات النمو السالبة قد تشير إلى حدوث سحب للمدخرات إما لإيداعها في بنوك أخرى كالصندوق الوطني قصد الاستفادة من بعض الخدمات التي تظهر بين الفينة والأخرى، وإما غاية لاكتنازها بفعل فقدان الثقة في الجهاز المصرفي وهو الأمر الجاري فعلا، حيث أن ظاهرة الاكتناز باتت ظاهرة مفروضة على الفرد الجزائري لأسباب من بينها ما ذكرناه آنفا.

3- تحليل مستوى كفاءة نشاط التعبئة لدى الأوعية المصرفية

تعتبر الأوعية المصرفية بمثابة العمود الفقري للنظام المصرفي الجزائري، ولذا فإن تقييم نشاطها وتحليل مستوى كفاءته يعدّ مطلبا ضروريا. ونظرا لازدواجية نشاطها فإن الجانب الأولي بالتقييم والمتابعة هو نشاط تعبئة المدخرات خصوصا العائلية لكونها تمثل جزءا معتبرا من إجمالي الادخار. وبطبيعة الحال فإن عملية التقييم تعتمد على عدد من المؤشرات الكمية تحدّد مستوى الأداء وتكشف عن مصادر القوة ونقاط الضعف.

1.3. مؤشرات كفاءة نشاط التعبئة : إن الوقوف على مدى كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات العائلات الجزائرية يتطلب تحليل مستوى المدخرات التي تم جمعها مقارنة بعدد من المؤشرات ذات العلاقة، ذلك أن معدل النمو وحده لا يعدّ مؤشرا كافيا للدلالة على كفاءة أداء النشاط من عدمه، ومن ثم فإننا سندرج عددا من المؤشرات الأكثر عمقا ودلالة غاية لتقييم الواقع العملي للنشاط، فكان من تلك المؤشرات ما يلي :

أ- المتغير التابع : يشير إلى كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة المدخرات العائلية، وقد تم التعبير عنه بالتطور السنوي لحجم المدخرات العائلية لدى الأوعية المصرفية. فكلما ارتفع حجم المدخرات بمعدل يماثل التغير في المؤشرات التي سنتناولها ارتفع مستوى الكفاءة.

ب- المتغيرات المستقلة :

ب.1. إجمالي الادخار العائلي : يعبر عن الفرق بين جملة دخول الأفراد الممكن التصرف فيها (أي الدخل الموزعة بعد خصم الضرائب المباشرة) والإنفاق الخاص على الاستهلاك²⁰. وهو أحسن المؤشرات التي تدلّ على مدى كفاءة نشاط التعبئة، إذ كلما اقترب حجم المدخرات المعبأة إلى الحجم الإجمالي دلّ ذلك على نجاعة سياسة جذب الادخار، بينما يشير العكس إلى انتشار ظاهرة الاكتناز.

ب.2. الدخل العائلي المتاح: يعبر عن مستوى الدخل المتوفر للإنفاق والادخار من طرف العائلات في الاقتصاد ويعطى بالعلاقة التالية :

$$\text{الدخل العائلي المتاح} = \text{النتاج الداخلي الخام} + \text{صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج} - \text{الإهلاك} - \text{الأرباح غير الموزعة} + \text{التحويلات} - \text{الضرائب}$$

ولقد تم اعتماد هذا المؤشر غاية لبيان مدى تأثر نشاط التعبئة بتغير الدخل المتاح، فالمنطق يقضي بأن كل زيادة في الدخل يصاحبها زيادة في معاملات الأفراد مع الأوعية المصرفية.

ب.3. تغطية الائتمان المصرفي : يعكس هذا المؤشر مدى اعتماد الأوعية المصرفية على المدخرات العائلية في تمويل نشاطها الائتماني والمصرفي، فقوة العلاقة بين المدخرات المعبأة وحجم الائتمان يشير إلى قدرة الأوعية المصرفية على تغطية احتياجات القطاعات الاقتصادية مما يعكس التحسن المطلق في القدرة على استقطاب المدخرات. والتزاما بمبدأ تخصيص الموارد فقد تم التركيز هنا على مدى قدرة المدخرات العائلية المعبأة على تغطية الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فقط باعتبار القطاع العائلي هو من يشكل هذا الأخير.

ب.4. حجم قاعدة العملاء : إن الغاية من إدراج هذا المؤشر هو بيان حجم قاعدة العملاء استطاعت الأوعية المصرفية الوصول إليها وبالأخص الفئة العاملة التي باعتبارها الفئة الأكثر قدرة على تكوين مدخرات، فكلما اتسع نطاق التأثير على هذه الفئة كلما زادت قدرة الوعاء المصرفي على استقطاب مدخرات إضافية.

2.3. تحليل الأهمية النسبية لمستوى المدخرات العائلية لدى الأوعية المصرفية : بعد أن تم التعريف بالمؤشرات وبينا اتجاه العلاقة بينها وبين المتغير التابع، سنأتي الآن على عملية الإسقاط الميداني، إذ سنتعمد على طريقة التحليل بالنسب لفترة عقد من الزمن.

1.2.3. نسبة المدخرات المعبأة إلى إجمالي الادخار العائلي : كما سبق وأشرنا فإن هذه النسبة هي أحسن المؤشرات تعبيراً عن كفاءة نشاط التعبئة لدى الأوعية المصرفية، حيث يعكس مستواها مدى قدرة هذه الأخيرة في التأثير على قرارات الفرد الادخارية وتغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي.

وبقراءة ما توفر لنا من بيانات حول هذه النسبة يتبين لنا أن هناك حجماً كبيراً من المدخرات بما يزيد عن 80% لا يزال طليقاً في الاقتصاد وهو ما يشير وبلا ريب إلى عدم فاعلية الأوعية المصرفية في امتصاص مدخرات القطاع العائلي وتحويلها إلى مجالات الاستثمار المختلفة، وقد فسّر البعض ذلك بإحجام أوعية الجهاز المصرفي عن تعبئة المزيد من المدخرات بسبب وجود فائض كبير من السيولة لديها، بينما أرجع البعض الآخر ذلك إلى تفصيل الأسر الجزائرية اكتناز أموالهم وجعلها في صورة أموال سائلة أو في صورة ذهب ومجوهرات أو شراء أراضي وعقارات. وأياً كان من السببين أو غيرها من الأسباب، فإن ما يخلص إليه التحليل هو أن القنوات المصرفية بأدائها هذا هي قنوات ضعيفة الكفاءة لا من حيث نشاط التعبئة ولا من ناحية تسيير الحجم المعبأ، بحكم الانخفاض الشديد والمستمر أحياناً في النسبة المدروسة.

2.2.3. درجة تأثير نشاط التعبئة بالتغير في الدخل العائلي المتاح : إذا كان المنطق يقضي بأن كل زيادة في الدخل المتاح يصاحبها زيادة في معاملات الأفراد مع الأوعية المصرفية فإننا نجد أن الواقع قد خالف المنطق إلا في حالات قليلة، حيث يظهر لنا أن الدخل العائلي المتاح قد شهد تغيرات إيجابية طوال فترة الدراسة عكس ما يشير إليه التغير في حجم المدخرات المعبأة والذي كان سلبياً في عدة فترات تقريباً. وحتى بالنسبة للفترات التي شهد فيها نشاط التعبئة تجاوباً إيجابياً للتغير في الدخل المتاح فإن نسبة الاستجابة أو الحساسية لذلك التغير قد كانت ضعيفة جداً، إذ لم تتجاوز 14% باستثناء عامي 2000 و2001، ما يدل على عجز أو عدم اهتمام الأوعية المصرفية بنشر الوعي المصرفي، ويمكن الاستدلال على ذلك بارتفاع الطلب على السلع الكمالية بشكل ملفت للانتباه خصوصاً خلال العقد الأخير.

ولئن أردنا أن نقف على مظاهر العجز فإننا سنصل ذلك بفشل منتجات التعبئة، فهذه الأخيرة وللأسف لا تمتلك صفات التميز والتحفيز، فبالإضافة إلى كونها ذات نمط واحد لدى جميع الأوعية تقريباً، فإنها لا تخضع للتحديث ولا تساير التغيرات السلوكية للأفراد ولا حتى الاقتصادية وأقصد هاهنا التضخم، إذ لا يزال لحد الساعة عائد الادخار سلبياً، وبالتالي ليس من المستغرب أن يعزف الفرد الجزائري عن إيداع مدخراته لدى الأوعية المصرفية باحثاً عن فرص بديلة ذات عائد أحسن.

3.2.3. أهمية المدخرات العائلية في تغطية الائتمان المصرفي : كبنوك تمتلك مقومات السلامة فإنه من المفترض أن يكون الادخار المصدر الرئيس لتغطية طلبات الائتمان خصوصاً طويل الأجل باعتباره يخدم الجانب التنموي بشكل أكبر، فكلما كان التوافق بين الطرفين كبيراً كان نشاط البنوك سليماً. وانطلاقاً من هذه

العلاقة الترابطية وقراءة لواقع النشاط الائتماني للأوعية المصرفية فإنه يمكن القول بأن نشاط تعبئة المدخرات العائلية قد كان بعيداً جداً عن المستوى المطلوب، فعلى الرغم من أننا ركزنا فقط على الجانب الائتماني للقطاع الخاص إلا أن نسبة التغطية لم تتجاوز 19% باستثناء السنوات الثلاث الأولى وبالأخص عام 2001 أين كان معدل نموها متقارب، وهو ما يفسر بالتحفيز التي أولتها الدولة للقطاع الخاص دافعة بذلك الأوعية المصرفية إلى تنشيط جانبي التعبئة والائتمان، وفيما عدا ذلك التغير الظرفي فإن نسبة تغطية الادخار العائلي لحجم الائتمان الخاص قد عرفت تناقصاً مستمراً ما يعني تدهور قدرة البنوك على جذب مدخرات الأسر الجزائرية واعتمادها وبشكل كبير جداً على السيولة المتاحة لتعويض العجز، الأمر الذي يدل على تركيز الأوعية المصرفية على الائتمان قصير الأجل والذي كما نعلم لا يخدم مسار التنمية المنشود. ولئن أردنا تفسير ذلك فإننا سنربط التدهور الحاصل بانعدام ثقة الأفراد في قدرة الأوعية المصرفية على توظيف وتثمين مدخراتهم فيما يعود بالنفع عليهم.

4.2.3. حجم قاعدة العملاء المستقطبة : إن من مظاهر قوة أداء الأوعية المصرفية قدرتها على جذب المزيد من العملاء ودفعهم إلى زيادة مدخراتهم فكونها مصدر مهما لموارد البنك فإن مبدأ الرشادة يقضي بضرورة الاهتمام بتلبية احتياجاتها ورغباتها خصوصا في ظل المنافسة التي تشهدها البيئة المصرفية اليوم. ولئن كان هذا هو المنطق فإن واقع الأوعية المصرفية الجزائرية قد أخذ اتجاها مغايرا، فعلى الرغم من اتساع حجم القوى العاملة فإن القنوات المصرفية لا تزال عاجزة عن توصيل خدماتها لتشمل جميع أفراد تلك الفئة، حيث يتبين لنا أنه طوال عقد من الزمن لم تتمكن البنوك من استقطاب سوى 14% في المتوسط من حجم الفئة العاملة، بل والأكثر من ذلك أنه وبإجراء تحليل لمتوسط الادخار المستقطب من كل فرد عامل وجدنا أنه لم يتجاوز 1360 دينار سنويا، وهي نسبة تدل على غياب تام لكل شكل من أشكال الوساطة المالية. وبطبيعة الحال هذا التدني الكبير له أسبابه، أولها غياب سياسة الابتكار وتنويع المنتجات وثانيها الوقوف عند رغبات الأفراد فهاهي بريطانيا البلد الغربي قد أنشأت بنوكا إسلامية ليس حبا في الإسلام وإنما غاية لاستقطاب مدخرات ذلك الحجم الهائل من الجالية المسلمة المقيمة هناك والتي قدرت بأكثر من 3 مليون مسلم، وقس على ذلك فرنسا وغيرها من الدول، وإذا كان هذا هو حال الدول المتقدمة فكيف بنا نحن كدولة متخلفة بعيدة ألف ميل عن مسار التنمية.

خلاصة : إذا كان الاستثمار عماد التنمية والادخار مورد الاستثمار، وإذا كانت التنمية شعار دولة الجزائر، فإن قوة الترابط بين تلك الأطراف الثلاث لتتوقف بدرجة كبيرة على كفاءة الجهاز المصرفي في أداء نشاطه، ففيه تتجمع الموارد ومنه تتساق. وإذا الأمر كذلك، فإن النجاح في تجسيد مبدأ الكفاءة في نشاطه مقترن بمدى قدرته على تعبئة كل دينار يفيض عن استهلاك الفرد. بيد أنه وكما اعتادت عليه باقي المؤسسات الجزائرية فإن الانحراف لم تسلم منه أوعية ذلك الجهاز على الرغم من حساسيته الكبيرة لباقي متغيرات الاقتصاد، فالأداء الضعيف الباهت الذي عكفت عليه تلك القنوات ولا تزال قد كسرت حلقة الادخار وبالأخص العائلي وما المؤشرات التي تناولتها دراستنا على قلتها إلا دليل صارخ على ذلك، فهذه الأخيرة قد كشفت عن وجود ضعف كبير في نشاط التعبئة ضعف تعددت مداخله وتنوعت مبرراته. وطبعاً لا أجزم هاهنا بأني قد أخطت بأوجه ذلك الضعف كلها بيد أنني أجملت البعض منها لتدل على غيرها، فكان من ذلك :

- على الرغم من أن الأوعية المصرفية هي الأكبر حجماً والأكثر انتشاراً مقارنة بالأوعية الادخارية الأخرى إلا أنها لم تستطع تعبئة سوى 14% في المتوسط من الحجم الإجمالي لمدخرات الأسر الجزائرية.

- تشير نتائج التحليل إلى محدودية قدرة الأوعية المصرفية على نشر الوعي المصرفي بدليل اختلاف اتجاهات التغيير لكل من الدخل العائلي المتاح والحجم المعبأ من مدخرات الأسر، هذا إضافة إلى انخفاض نسبة تغيير الادخار المعبأ مقارنة بالتغيير في الدخل المتاح وذلك في حالات التوافق.

- تعتمد أوعية الجهاز المصرفي في تغطيتها للانتماء المصرفي الممنوح للقطاع الخاص على سيولتها بنسبة تفوق 82% ما يعني أن نسبة مساهمة المدخرات العائلية في تمويل طلبات الائتمان لا تتجاوز 18%، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدلّ على انخفاض الحجم المعبأ من المدخرات.

- تدني حجم قاعدة العملاء من الأفراد لدى الأوعية المصرفية، فهذه الأخيرة لم تتمكن من استقطاب اهتمام سوى 14% في المتوسط من الحجم للقوى العاملة باعتبارها الفئة الأكثر قدرة على تكوين مدخرات وبادخار سنوي لا يتجاوز 1360 دينار جزائري.

بناء على هذه النتائج فإننا نفزع إلى تقرير القول بأن الأوعية المصرفية الجزائرية لا تزال بعيدة جدا عن المستوى الكفاء أو الأمثل لنشاط الوساطة المالية القائم أولا على جانب التعبئة، فلو استثنينا مدخرات القطاع الحكومي فإن نشاط هذه الأوعية سينهار حتماً. وأكثر من ذلك فإن هذا الضعف قد ولد ظاهرة خطيرة لدى أفراد المجتمع صنفها فقهاء الاقتصاد من بين الجرائم الاقتصادية، ألا وهي ظاهرة الاكتناز.

بناء على ما أقرته النتائج ونظراً للأهمية البالغة للادخار بشكل عام سنقدم بعض التوصيات أملاً أن تحظى باهتمام أهل الشأن وهي كما يلي :

- التوسع في الأوعية الادخارية التي تقوم على أساس المشاركة في الأرباح.
- تحديث وتبسيط الخدمات والمنتجات المصرفية والاهتمام أكثر برغبات المدخرين.

- خلق أوعية ادخارية جديدة لا تستند على أسعار فائدة محدّدة ولكن على فكرة التقييس، بمعنى أن يقوم البنك بإعادة تقييم أرصدة المدخرات على أساس الرقم القياسي للأسعار بما يكفل المحافظة على القوة الشرائية لتلك المدخرات ومنع تأكلها بفعل التضخم.

- توفير امتيازات للمدخرين.

الإحالات والمراجع :

- ¹ - يعرف الادخار على أنه اقتطاع جزء من دخل أو ثروة مكتسبة، بشرط أن يكون في صورة يمكن الاستفادة منه وأن يكون متاحا في أي زمن للاستخدام في الاستثمار.
- ² - يقصد بنشاط التعبئة ذلك النشاط الهادف إلى تحويل الادخار من مجرد حجب جزء من الدخل عن الاستهلاك والاكتناز إلى ادخار مولد لدخل إضافي، أي ادخار منتج.
- ³ - فرحي محمد، التمويل المستديم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعبئة المدخرات العائلية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، 2006، ص346.
- ⁴ - حسني خليل محمد، العوامل المؤثرة على الادخار العائلي " محاولة لقياس الأثر الكمي لبعض العوامل "، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان " المدخرات في مصر مصادرها، قنوات تعبئتها، اتجاهات تخصيصها "، جامعة المنصورة، القاهرة، 1989، ص158.
- ⁵ - قد يظهر للبعض أن الاكتناز والادخار يحملان نفس المفهوم، إلا أن المتمقّد يجد خلاف ذلك، فالاكتناز ولو أنه يتشابه مع الادخار في كونه جزء من الدخل الذي لا تنفق على الاستهلاك إلا أنه لا يعرض في سوق رأس المال، بل يحتفظ به الأفراد في صورة نقدية، فهو إذ يشكل جزء من الثروة المعطلة للتوسع أنظر: محمد عبد العزيز عجمية ومدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص: 183.
- ⁶ - بنوك الاستثمار هي عبارة عن منشآت مالية غير تجارية تختلف عن البنوك التجارية في أنها تقوم أساسا بتمويل الأنشطة الاستثمارية عن طريق القروض طويلة الأجل، وإنشاء المشروعات المختلفة والمشاركة فيها، كما أن رأسمالها كبير وودائعها طويلة الأجل.
- ⁷ - ناجي مخائيل حبيب، الفجوة الادخارية - التضخم - عبئ الدين الخارجي " دراسة عن الاقتصاد المصري 1984-1986 "، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس بعنوان " المدخرات في مصر، مصادرها، قنوات تعبئتها، اتجاهات تخصيصها "، جامعة المنصورة، القاهرة، 1989، ص83.
- ⁸ - سعيد بن حسين بن علي المقرفي، "الاستثمار القصير الأجل في البنوك الإسلامية"، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية 2005، ص34، بتصرف.
- ⁹ - عثمان بابكر، "التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، 2005، ص478، وللمزيد من التفصيل أنظر :
- مليكة محديد، "التأمينات على الأشخاص ومدى مساهمتها في الادخار الوطني"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص01.
- محمد سليمان الأشقر وآخرون، "قضايا اقتصادية معاصرة"، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص11-12.
- ¹⁰ - حسن محمد الرفاعي، "الاستهلاك والادخار في الاقتصاد الإسلامي"، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص149، بتصرف.
- ¹¹ - يوسف كمال، "الزكاة وترشيد التأمين المعاصر"، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1986، ص22، بتصرف.
- ¹² - محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية:دراسات نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2006، ص199 بتصرف.
- ¹³ - مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية ' دراسة تطبيقية عن بعض البنوك السعودية "، رسالة ماجستير الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة 2006، ص35.
- ¹⁴ - عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص121.
- ¹⁵ - أميرة تهامي محمد الطيب، "دور الأوعية الادخارية في تنمية الادخار العائلي في مصر"، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، مصر، 2008، ص119.
- ¹⁶ - للتوسع أنظر: شعبان محمد إسلام البروراي، "بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي - دراسة تحليلية نقدية"، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى، 2001 ص161.
- ¹⁷ - للتوسع أكثر أنظر: علي أحمد السالوس، "حكم ودائع البنوك وشهادات الاستثمار"، دار القرآن، قطر، الطبعة الرابعة عشر، 2003، ص120.
- ¹⁸ - حسين عبد المطلب حسين الأسرج، "دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر "، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، مصر، 2001، ص41 بتصرف.
- ¹⁹ - بطاهر علي، "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006 ص193، بتصرف.
- * تهيمن البنوك العمومية على السوق المصرفية بنسبة 92.2%.
- ²⁰ - صبحي تادرس قريصة ومحمود يونس، "مقدمة في الاقتصاد"، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص461.